

أعمالٌ أفضل لعالمٍ أفضل

الملخص التنفيذي

تقرير لجنة التنمية المستدامة والأعمال

يناير 2017



نتيجةً لإدراكهم للحاجة الملحة لتسريع وتيرة التقدم النوعي على الصعيدين البيئي والاجتماعي، تبنى قادة العالم سبعة عشر هدفاً ترمي للقضاء على كافة أشكال الفقر بحلول عام 2030م. تستند أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هذه إلى النجاحات التي حققتها "أهداف التنمية للألفية" وتشمل ثلاثة جوانب من التنمية المستدامة هي: النمو الاقتصادي، والدمج الاجتماعي، وحماية البيئة. ويؤدي قطاع الأعمال إلى جانب الحكومة دوراً فعالاً وحاسماً باعتباره الفاعل الرئيسي القادر - بقصد أو من غير قصد - على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تهدف لجنة الأعمال والتنمية المستدامة" التي تم إطلاقها في يناير 2016م إلى دفع عجلة التحول العالمي نحو اقتصادٍ أكثر ازدهاراً واستدامة. وانطلاقاً من تحليل حجم التحديات التي يواجهها تحقيق هذه الأهداف، ثم الدور المحوري الذي يمكن أن يؤديه قطاع الأعمال في تحقيقها، باتت رسالتنا جلية: "إقناع العاملين في قطاع الأعمال بأن التنمية المستدامة وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية تشكل الفرصة الأكبر على المدى المنظور لتحقيق التحول في السوق والنمو الشامل" وهنا الدور الحاسم الذي ستضطلع به لجنة الأعمال. سيحدد التقرير الطليعي الذي سيصدر عن لجنة الأعمال في يناير 2017م كمّ العائد الاقتصادي لأهداف التنمية المستدامة، إلى جانب توضيح المتطلبات اللازمة لتحقيقها من قبل القطاع الخاص ليتمكن من اغتنام الفرصة ودفع عجلة النمو الشامل للجميع. وسيكون التقرير بمثابة حجر الأساس في إطلاق المبادرات لإلهام القطاع الخاص وحشد إمكانياته للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لمعرفة المزيد الرجاء زيارة موقعنا على الرابط التالي:

www.businesscommission.org

شهد العالم خلال الثلاثين عاماً الماضية تطوراتٍ اجتماعيةً ضخمةً وتقدمًا تقنيًا هائلًا. وعابشنا على مدارها نمواً اقتصادياً غير مسبوق أدى إلى إخراج مئات الملايين من الناس من دائرة الفقر. لا شك في أننا اليوم نشهد ثورة تقنية تقلب كل الموازين. ويمكن إن تم توظيفها بنجاح أن تساعدنا في تخطي أكثر التحديات الاجتماعية والبيئية التي تواجهنا إلحاحاً. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه النجاحات، فإن نموذج التنمية المعاصر يعاني من مواطن خلل عميقة.

تُعْمُ مؤشرات فشل هذا النموذج وقصوره في أسواقنا المعاصرة كل مناحي الحياة. فقد ارتفع معدل الكوارث الطبيعية الناجمة عن التغيرات المناخية منذ ثمانينيات القرن العشرين إلى الضعف¹ في حين بلغت تكلفة العنف والنزاع المسلح ما يعادل 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم في عام 2014م، وبلغت تكلفة الخسائر في التنوع البيولوجي والدمار في المنظومة البيئية ما يقارب الـ 3٪². كما لا زلنا مستمرين في الاستثمار لتطوير بنى تحتية ذات انبعاثات كربونية مرتفعة بتسارعٍ قد يؤدي بنا إلى تغيرات مناخية مدمرة وعصية على الإصلاح. نسب اللامساواة الاجتماعية ومعدلات البطالة في شريحة الشباب تزداد سوءاً في مختلف البلدان حول العالم. في حين ما زال معدّل دخل المرأة العاملة أقل بـ 25٪ من نظيرها من الرجال³.

**"نعاني القيم الوسيطة للأجور الحقيقية في البلدان المتقدمة من
حالة ركود منذ ثمانينيات القرن العشرين"**

الشكل 1: الأهداف العالمية للتنمية المستدامة



تعاني القيم الوسيطة للأجور الحقيقية في البلدان المتقدمة من حالة ركود منذ ثمانينيات القرن العشرين، الأمر الذي ولد قلقاً عميقاً تجاه أثر الأتمتة على وظائف قطاعات الخدمات والتصنيع، وأوجد حالة رفض لمزيد من التوسع في العولمة. معدلات الفائدة الحقيقية بلغت مستويات انخفاض تاريخية -بل سلبية- في العديد من كبرى المنظومات الاقتصادية، في حين ما يزال إجمالي الديون عالياً بشكل مقلق. وفي ظل كل ما سبق، تتأرجح وجهات النظر الاقتصادية بشكل لا يمكن التنبؤ به بين التفاؤل التقني والتشاؤم السياسي.

حالة الارتباب الناتجة عن كل ذلك تجعل من الصعب على قادة الأعمال رؤية معالم المستقبل بوضوح. فبدل أن تلتزم الشركات باستثمارات طويلة الأمد، فإنها تراوح مكانها من خلال التمسك بما لديها من سيولة نقدية وإعادة شراء الأسهم ودفع عوائد مالية عالية.

يظهر أحدث تقارير إدلمان العالمية عن الثقة في مجتمعات الأعمال انخفاضاً بنسبة ملحوظة (ثنائية الرقم) في مصداقية الرؤساء التنفيذيين في 80٪ من البلدان.⁴ السؤال هنا، هو كيف يمكن لقادة الأعمال أن يتصرفوا بشكل مختلف في ظل الظروف الراهنة؟

يطرح هذا التقرير بديلاً إيجابياً وهو: وضع استراتيجيات الأعمال التجارية، وتحويل منظومة الأسواق بما يتواءم مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وخلال العام الماضي، قامت لجنة التنمية المستدامة والأعمال بأبحاث درست من خلالها أثر تحقيق الأهداف الـ 17 التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015م - والمعروفة باسم "الأهداف العالمية" - على منظومة الأعمال التجارية.⁵



سوف توجه الدول الأعضاء سياساتها نحو تحقيق الأهداف العالمية خلال الـ15 عاماً القادمة، والذي من شأنه أن يخلق عالماً مستداماً بشكل شامل: عالماً عادلاً اجتماعياً، وأمناً بيئياً، ومزدهراً اقتصادياً، يستوعب جميع الفئات ويمكن التنبؤ بمتغيراته. تقدم هذه الأهداف النموذج الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق النمو على المدى البعيد إذا ما سعت الكيانات التجارية معاً لتحقيقها. وقد تم تصميم هذه الأهداف بحيث تتفاعل فيما بينها، مما يعني أن التقدم بالتوازي في تحقيق جميع الأهداف سيكون له أثر أكبر بكثير من تحقيق بعضها فقط. ومما لا ريب فيه أن الطريق لن تخلو من تحديات عملية، ولن تكون النتائج مثالية، لكنها بلا شك ستضع العالم على أعتاب طريق أفضل وبيئية أكثر مرونة، وقد نجح من خلالها في بناء اقتصاد الوفرة.

من المؤكد أن قادة الأعمال سيدعمون نتائج من هذا القبيل، لكنهم على الأغلب لن يشعروا بالمسؤولية تجاه تحقيقها، إذ أظهرت نتيجة استقصاء أن نصف مجتمع رجال الأعمال يرى أن تحقيق هذه الأهداف يقع ضمن نطاق مسؤوليات الحكومات؛⁶ لكن نتائج أبحاثنا تروي قصة مختلفة:

أولاً: أظهرت نتائج الأبحاث أن منظومة الأعمال التجارية في حاجة إلى الأهداف العالمية، إذ تقدم هذه الأهداف استراتيجية نمو جديدة بالاهتمام لقطاعات الأعمال، ولمنظومة السوق بشكل عام، وللاقتصاد العالمي. **ثانياً:** إن الأهداف العالمية بحاجة هي الأخرى إلى الكيانات التجارية، فالوفرة التي تعد الأهداف العالمية بها لن تتحقق إلا إذا استغلت شركات القطاع الخاص الفرص التجارية التي تطرحها المبادرة ودفعت - من خلالها - عجلة التقدم على صعيد كافة الأهداف العالمية.

يعمل قادة الشركات التجارية من بيننا نحن أعضاء **لجنة التنمية المستدامة والأعمال** على تضمين الأهداف العالمية في استراتيجيات النمو الأساسية وعمليات سلسلة القيمة وإجراءات السياسات المتبعة في مؤسساتنا التجارية. ويوضح التقرير أن على قادة الأعمال أن يقوموا بالشيء نفسه وبشكل عاجل، مهما كان حجم عملياتهم.

"تحقيق الأهداف العالمية يخلق فرصاً بقيمة 12 تريليون دولار أمريكي"

تحقيق الأهداف العالمية يفتح الباب لفرص سوق بقيمة 12 تريليون دولار ضمن الأنظمة الاقتصادية الأربعة⁷ التي تمت دراستها من قبل اللجنة وهي الغذاء والزراعة، والمدن، والطاقة والمواد، والصحة والرفاهية. حيث تمثل هذه الأنظمة 60٪ من حجم الاقتصاد الحقيقي، كما أنها محورية في تحقيق الأهداف العالمية، ولاغترام هذه الفرص بشكل كامل، يجب على الشركات أن تسعى لتحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية بنفس القدر الذي تسعى فيه لزيادة حصة السوق والقيمة المضافة لحاملي الأسهم. إذا انضمت إلينا كتلة حرجة من الشركات، فسنشكل سوباً قوية تغيير لا يمكن إيقافها. وإلا فستستمر تكاليف التنمية غير المستدامة والارتباب الناتج عنها في التضخم حتى لا يبقى هناك عالم صالح لممارسة الأعمال.

يتضمن التغيير المنشود دخول ساحة عمل جديدة، فالانتقال بقطاع الأعمال إلى نموذج النمو المستدام سيغير قواعد اللعبة، وسيخلق مخاطر عظيمة وفرصاً كبيرة في الوقت ذاته. وستتضمن النقلة تبني نماذج عمل جديدة أكثر مرونة، ومنصات تقنية قابلة للنمو بمعدل تضاعفي، لخلق سلسلة قيمة اجتماعية وبيئية جديدة. لذا فالقدرة

الشكل 2: أكبر 60 فرصة سوق مرتبطة بتحقيق الأهداف العالمية

الصحة والرفاه	الطاقة والمواد	المدن	الأغذية والزراعة	
إدارة المخاطر كمجموعات متشابهة (للتخفيف من آثارها)	النماذج الدائرية - السيارات	الإسكان بأسعار معقولة	تقليل هدر الطعام في سلسلة القيمة	1
مراقبة المرضى عن بعد	التوسع في المصادر المتجددة	كفاءة استهلاك الطاقة - المباني	خدمات أنظمة الغابات البيئية	2
الرعاية الصحية عن بعد	النماذج الدائرية - الأجهزة	المركبات الكهربائية والهجينة	أسواق أغذية لأصحاب الدخل المنخفض	3
علم الجينوم المتقدم	النماذج الدائرية - الإلكترونيات	المواصلات العامة في المناطق الحضرية	تقليل هدر الطعام من قبل المستهلكين	4
خدمات الأنشطة	كفاءة استهلاك الطاقة - الصناعات غير المعتمدة على الطاقة بكثافة	مشاركة السيارات	إعادة تركيب بنية المنتجات الغذائية	5
الكشف عن الأدوية المزيفة	أنظمة تخزين الطاقة	معدات سلامة الطرق	التكنولوجيا في المزارع الكبيرة	6
مكافحة التبغ	استعادة الموارد	المركبات ذاتية القيادة	تغيير النظام الغذائي	7
برامج إدارة الوزن	كفاءة الاستخدام النهائي للفلوذا	كفاءة استهلاك الوقود في المركبات	الاستزراع المائي المستخدم	8
تطوير إدارة الأمراض	كفاءة استهلاك الطاقة - الصناعات المعتمدة على الطاقة بكثافة	بناء المدن المرنة	تقنيات مزارع الملاك	9
السجلات الطبية الإلكترونية	احتجاز وتخزين الكربون	تسرب المياه العمومية	نظام الري على نطاق صغير	10
تحسين صحة الأمومة والطفولة	الوصول للطاقة	السياحة الثقافية	استصلاح الأراضي المتدهورة	11
التدريب على الرعاية الصحية	المواد الكيميائية الخضراء (صديقة البيئة)	العدادات الذكية	الحد من نفايات التعبئة والتغليف	12
الجراحة منخفضة التكلفة	صناعة الإضافات	البنية التحتية للمياه والصرف الصحي	التكثيف المستخدم للمواشي	13
	المحتوى المحلي في الصناعات الاستخراجية	المكاتب المشتركة	الزراعة الحضرية	14
	البنية التحتية التشاركية	المباني الخشبية		15
	إعادة تأهيل أراضي المناجم	المباني القياسية المتينة		16
	ربط الشبكات			17



على المبادرة بالتحرك وبسرعة تعد أمراً أساسياً، وكذلك القدرة على الحد من التعرض لخطر تجميد الممتلكات والأصول بسبب التحول إلى اقتصاد "منخفض الكربون" معتمد بشكل أكبر على تكنولوجيا الاستدامة.

إن هذا التقرير هو بمثابة دعوة موجهة لقادة الأعمال الحاليين والمستقبليين للانضمام إلينا، نوضح من خلاله الأسباب التي تحتم عليهم اختيار النمو بالتواؤم مع الأهداف العالمية وكيفية قيادة هذا التغيير داخل شركاتهم وخارجها.

دراسة جدوى العمل على تحقيق الأهداف العالمية

إن جدوى التنمية المستدامة باتت واضحة بما لا يتطلب التأكيد، فهي تفتح أبواباً لفرص جديدة ومكاسب كبيرة ناتجة عن زيادة الفعالية، وتدفع عجلة الابتكار، وتحسّن سمعة الشركات، وتؤهل سمعة الشركات المستدامة لاستقطاب الموظفين والزبائن والعملاء والمستثمرين وكسب ولائهم، كما تضمن لها استمرارية شرعية وقبول مزاولة نشاطاتها التجارية، هذا هو سبب ازدهار الشركات المستدامة وتحقيقها عوائد جذابة للمستثمرين، وهو السبب الذي دفع 9000 شركة حول العالم للتوقيع على الالتزام بالمبادئ العالمية العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، التي تعد بمثابة دليل للسلوك التجاري المستدام.⁸

تزداد الجدوى التجارية لتبني الأهداف العالمية كاستراتيجية محورية قوةً بشكل مطرد مع التقدم في تحقيق العالم للأهداف العالمية، إذ تظهر نتائج أبحاثنا أن الأهداف العالمية تفتح المجال لـ60 فرصة من أكبر الفرص الاستثمارية، والتي سيصل حجمها إلى 12 تريليون دولار أمريكي في العام الواحد في العائدات ووفر التكاليف ضمن الأنظمة الاقتصادية الأربعة التي غطتها الدراسة فقط بحلول عام 2030م.⁹ وقد تصل الحصيلة الاقتصادية الكلية لتطبيق الأهداف العالمية إلى ضعفي أو ثلاثة أضعاف ذلك، بافتراض أن الفوائد سيتم جنيها على امتداد الصعيد الاقتصادي بأكمله وستصاحبها إنتاجية أكبر في العمالة والموارد، وهو افتراض مقبول واقعياً، فعلى سبيل المثال وبحسب أحد التقديرات فإن تحقيق هدف المساواة بين الجنسين فحسب يمكن أن يساهم بـ 28 تريليون دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2025م.¹⁰

القيادة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

قامت اللجنة بتحديد الخطوات الست الآتية التي بإمكانك - كقائد للأعمال - القيام بها للحصول على حصتك من هذه الفرصة، تحتاج كل هذه الخطوات إلى قيادة حقيقية من الأعلى لتحفيز وضمان الالتزام من قبل كافة أعضاء المؤسسة والعمل على تحويل الأسواق التي تعمل المؤسسات ضمنها.

1. **حشد الدعم لتبني الأهداف العالمية بوصفها استراتيجية النمو الصحيحة في مؤسستك وضمن مجتمع الأعمال التجاري المحيط بك:** كلما ازداد عدد قادة الأعمال الملمين بالجدوى التجارية لتحقيق الأهداف العالمية، ازدادت سرعة التقدم تجاه منظومة تجارية مستدامة نحقق من خلالها عالماً أفضل.

2. **تضمين الأهداف العالمية في استراتيجية المؤسسة:** ويعني ذلك تمحيص كل عنصر من عناصر الاستراتيجية من خلال عدسة الأهداف العالمية، بما يقتضي تعيين

أعضاء مجلس إدارة ومسؤولين تنفيذيين للقيام بدفع عجلة التنفيذ وتحديد أولوياته، وتوجيه التخطيط الاستراتيجي والابتكار نحو العمل على إيجاد حلول مستدامة، إلى جانب تسويق المنتجات والخدمات التي تشجع المستهلك على تبني خيارات مستدامة، وتوظيف الأهداف في توجيه ممارسات التطوير القيادي ومبادرات تمكين المرأة في كافة المستويات وتطوير السياسات التنظيمية وتخصيص رأس المال. ومن المتوقع أن يولد تحقيق الأهداف العالمية 380 مليون فرصة عمل بحلول 2030م،¹¹ لذا لا بد من أن تتحقق من أن فرص العمل الجديدة لديك وأي فرص أخرى تقوم بتوليدها هي وظائف ذات أجور تضمن مستوى معيشياً لائقاً. ليس فقط في نطاق عمليات مؤسستك المباشر، بل على امتداد سلسلة التوريد وشبكات التوزيع التي تتعامل معها. لا بد أيضاً من مساعدة المستثمرين على تقدير حجم القيمة المضافة التي يمكن أن تنتج عن الأعمال التجارية المستدامة.

3. قيادة التحول نحو الأسواق التجارية المستدامة بالتعاون مع نظرائك في القطاع: سينتج عن إعادة توجيه قطاعات بأكملها لتبني نهجاً مستداماً متوائماً مع الأهداف العالمية، توفير فرص تجارية بحجم مضاعف، ولننظر مثلاً إلى قطاع التغذية والزراعة. سيوفر تحقيق نظام تغذية عالمي متوائماً مع الأهداف العالمية طعاماً مغذياً بأسعار معقولة لكافة سكان العالم، ويولد مستويات دخل أعلى خاصةً لصغار الملاك الذين يصل عددهم إلى مليار ونصف حول العالم، كما سيساعد على إعادة إحياء الغابات ومصادر المياه العذبة والنظم الإيكولوجية الحيوية، ويخلق قيمة اقتصادية مضافة تصل إلى تريليوني دولار أمريكي بحلول عام 2030م،¹² وسيغدو القطاع أكثر مرونة في مواجهة المخاطر المناخية.

لن يحقق الاستمرار في العمل تبعاً للأطر القديمة هذا التحول المنشود في السوق. كما لن تكفي محاولات الابتكار من قبل بعض الرواد المؤمنين بالاستدامة لقيادة التحول المنشود: لا بد للقطاع بأكمله أن يتحرك. يعمل قادة الأعمال من أصحاب الرؤية المستقبلية مع نظرائهم في القطاع وأصحاب المصلحة على رسم مساهم الجماعي بحيث يتحرك جميعهم ضمن ميدان تنافسي مستدام، وتحديد النقاط الحرجة، وتقييم المحفزات الرئيسية على مستوى السياسات والتقنيات، وتطوير الكفاءات والمناصب اللازمة، والتقدير الكمي لمتطلبات التمويل، ووضع عناصر التحول العادل. خلال الـ 15 عاماً القادمة، ستكون قيادة تغيير الأنظمة لمواءمتها مع الأهداف العالمية بالتعاون مع النظراء ضمن القطاع مهارة أساسية ومميزة لقائد الأعمال العالمي. وتقتضي هذه المهارة القدرة على تشكيل فرص جديدة واستباق المخاطر الناتجة عن الاضطراب وضمان الشرعية الاجتماعية لمزاولة الأعمال التجارية.

4. العمل مع صناع القرار لدفع التكلفة الحقيقية للموارد البشرية والطبيعية: يعتمد التنافس المستدام على تحمل جميع المتنافسين أسعاراً تعكس التكلفة الحقيقية لممارساتهم التجارية. فكرة تسعير التلوث تبعاً لتكلفته الاجتماعية والبيئية الحقيقية ليست جديدة، لكن الحاجة إلى نظام تسعير قوي للكربون أصبحت أكثر إلحاحاً لمعالجة التغيرات المناخية المتسارعة.

تأسيس أسعار للكربون وغيره من الموارد البيئية (خاصة المياه في بعض المناطق) والالتزام بتلك الأسعار هو صافرة الانطلاق للسباق نحو القمة، ولا بد للشركات التي



تختار أن تدفع أجوراً لائقة وتكلفة كاملة للموارد التي تستخدمها. من التأكد من أن منافسيها سيقومون بالشيء نفسه في المستقبل القريب حتى لا تكون في موقع ضعف تنافسي.

ومن ثم فعلى قادة الأعمال العمل بشكل علني مع المشرعين ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني لتشكيل سياسات مالية وتنظيمية تخلق ساحة تنافس متوائمة مع الأهداف العالمية. وقد يتضمن ذلك أن تصبح الأنظمة المالية أكثر تقدماً من خلال إعادة هيكلة الضرائب لتخفيض الضريبة على دخل العمال ورفع ضريبة التلوث واستخدام الموارد المسعرة دون قيمتها الحقيقية.

5. الضغط لوضع لنظام مالي موجّه نحو الاستثمار المستدام طويل الأمد: يتطلب تحقيق الأهداف العالمية على الأغلب استثمارات إضافية تقدر بـ 2.4 تريليون دولار أمريكي سنوياً، لاسيما للبنية التحتية ومشاريع أخرى ذات عوائد طويلة المدى.¹³ ورغم أن رأس المال الكافي متوفر إلا أن معظم المستثمرين - في ظل الظروف العالمية غير المستقرة- يبحثون عن السيولة والعائدات قصيرة المدى. وحالما تبدأ الشركات في دفع الأسعار "الكاملة" التي تعكس الآثار البيئية والاجتماعية الخارجية لأنشطتها، سيكون أداؤها المالي بمثابة المؤشر الرئيسي الذي يحتاجه المستثمرون لإدراك مستوى أداء الشركات النسبي في تحقيق الأهداف العالمية. إلا أن تحقيق الأسعار الكاملة على امتداد الاقتصاد سيستغرق وقتاً. وحتى ذلك الحين - ومن أجل العمل على تقريب موعد قدومه- يمكن لقادة الأعمال العمل على تعزيز تدفق رأس المال نحو الاستثمارات المستدامة من خلال الضغط لتحقيق ثلاثة أمور: جداول تصنيف متسقة وشفافة لأداء الاستدامة وربطها بالأهداف العالمية. استخدام أوسع وأكثر فعالية لأدوات التمويل المتنوعة لمشاركة المخاطر ورفع مستوى استقطاب التمويل الخاص للبنية التحتية المستدامة، ومواءمة الإصلاحات التنظيمية في القطاع المالي مع الاستثمارات بعيدة المدى.

6. إعادة بناء العقد الاجتماعي: لقد تراجع مستوى الثقة بالشركات بحدة منذ الأزمة الاقتصادية، مؤدياً إلى تآكل النسيج الاجتماعي واتهام الكثيرين المؤسسات التجارية بالتصل من المسؤولين التي يملئها عليها العقد الاجتماعي. وبإمكان قادة الأعمال استعادة ثقة المجتمع وضمناً شرعية مزاولتهم للعمل من خلال التعاون مع الحكومات والمستهلكين والعمال والمجتمع المدني لتحقيق كامل نطاق الأهداف العالمية وتبني تأييد سياسات مفتوحة مسؤولة.

تقتضي إعادة بناء العقد الاجتماعي أن تلتزم الشركات بدفع ضرائبها بشفافية كالجميع وأن تساهم إيجابياً في تنمية المجتمعات التي تعمل ضمنها. يوجد ما مجموعه 700 مليون عامل موظفون بشكل مباشر وغير مباشر ضمن سلاسل الإمداد العالمية.¹⁴ ولا شك في أن معاملتهم باحترام ومنحهم أجوراً لائقة سيساهم بشكل كبير في بناء مجتمع استيعابي وتوسيع الأسواق الاستهلاكية. الاستثمار في تدريب الموظفين وتمكين الرجال والنساء من استغلال قدراتهم سينتج عنه عوائد أكبر من خلال ارتفاع إنتاجية العمال. كما لا بد من التأكد من امتداد العقد الاجتماعي من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي من خلال تطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان.¹⁵ وما يزال هناك 20-40 مليون شخص يعملون بصيغ عبودية حديثة.¹⁶

وأكثر من 150 مليون طفل يعملون في الحقول والمناجم وورش العمل وصناديق القمامة التي تشكل ركيزة لقسم واسع من الاقتصاد العالمي دون حماية وفي غفلة من العالم.¹⁷

"أكثر من 150 مليون طفل يعملون دون حماية وفي غفلة من العالم."

هذا معلّم غير مقبول من معالم رأسمالية القرن الواحد والعشرين، وهو معلّم لا يمكن لمجالس الإدارة والمستثمرين والمستهلكين الاستمرار في تجاهله.

اتخاذ الخيار

ليس هناك ما يجبر المؤسسات التجارية على المبادرة في قيادة التحول نحو الاقتصاد العالمي المستدام، بل يوجد أمامها خياران بديلان. يمكن للمؤسسات الاستمرار في العمل بالطريقة نفسها، ما سينتج عنه استمرار التطور الحالي البطيء والمتعثر نحو الاستدامة، أو قد تعطلّ الشركات التحول بسبب المنافع الواضحة التي تجنيها في الوقت الراهن.

ولكن كلا الخيارين لا مستقبل له. إن المستقبل الذي تنبئ به العلوم البيئية والمناخية واضحٌ بشكل لا يترك مجالاً للشك في الثمن المتزايد للتراخي، والناس ومعظم الحكومات تريد تقدماً أسرع.

من الخطأ تأخير تحقّق عالم أفضل، والواقع أن أعضاء مجالس الإدارة القديرين والموظفين والمستهلكين والمستثمرين جميعهم يرغبون في اتخاذ خطوات سليمة. فإذا كان التقدم بطيئاً جداً، قد لا يبقى لدينا عالم صالح لممارسة الأعمال التجارية.

إذا لم تتحسن المؤشرات الاجتماعية والبيئية خلال الـ 5-15 عاماً القادمة، فما سيحصل على الأغلب هو ردة فعل شعبية ضد الشركات، واستجابات تنظيمية جذرية على نحو متزايد من قبل الحكومات. حينها سستمتع الجهات السبّاقة التي قامت بمواءمة استخداماتها للموارد وإدارتها للقوى العاملة مع الأهداف العالمية بميزة تنافسية تجعلها متقدمة بما يعادل الـ 5-15 عاماً على نظيراتها في مجال الاستدامة. وكلما زادت سرعة قيام كتلة حرجة من قادة الشركات باتخاذ قرار مواءمة أهدافها التجارية مع الأهداف العالمية وجعل قطاعاتهم أكثر استدامة، توفرت فرص تجارية أكبر للجميع ضمن عالم أكثر سلاماً وازدهاراً واستقراراً.

البعض منا في اللجنة يدير أو يعمل لدى شركات أصغر، ولدى الجميع سلاسل توريد ومبيعات تتضمن شركات صغيرة ومتوسطة. ونذكر أن الكثير من الوظائف الـ 380 مليوناً الجديدة التي سيولدها تحقيق الأهداف العالمية ستكون في شركات بهذا الحجم. الاستراتيجيات التي تبناها هذا الشركات هامة جداً لتحقيق التقدم نحو الأسواق التجارية المستدامة، ويمكن أن يتأخر تقدم سلاسل القيمة إذا لم تتلقّ هذه الشركات الدعم اللازم، وهم تحديداً بحاجة إلى تمويل في متناول اليد للقيام باستثمارات مستدامة تحدث أثراً اجتماعياً وبيئياً إيجابياً وعائداً مقبولاً.

نخطط نحن أعضاء اللجنة خلال الأشهر القادمة لتوفير الدعم لجميع قادة الأعمال الذين يشاركوننا الرغبة في تحقيق منظومة تجارية أفضل لصنع عالم أفضل، فقد حان وقت تغيير قواعد اللعبة.



المراجع

- ¹ منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، 2015، *تأثير الكوارث على الأمن الزراعي والغذائي*. روما، متوفر على: <http://www.fao.org/3/a-i5128e.pdf>.
- ² تحليل ألقابنا للجنة تطوير الأعمال والتطوير المستدام، وفقاً للبيانات المقدمة من: معهد الاقتصاد والسلام، 2015، مؤشر السلام العالمي 2015، متوفر على: http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Global-Peace-Index-Report-2015_0.pdf.
- ³ تحليل ألقابنا للجنة تطوير الأعمال والتطوير المستدام، وفقاً للبيانات المقدمة من: برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة، 2010، *اقتصاديات الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي* (تيب)، متوفر على: <http://www.teebweb.org>.
- ⁴ الأمم المتحدة للمرأة، 2015، *حقائق وأرقام: التمكين الاقتصادي*. الأمم المتحدة للمرأة، متوفر على: http://www.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment/facts-and-figures#_ednref9 / <http://datatopics.worldbank.org/gender>، متوفر على: <http://datatopics.worldbank.org/gender>.
- ⁵ إدمان، 2017 (قريباً)، 2017 *مقياس إدلمان للثقة: دراسة عالمية سنوية*، سيتوفر على: <http://www.edelman.com>.
- ⁶ الأمم المتحدة، *أهداف التنمية المستدامة*، متوفر على: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/> / <http://www.un.org/sustainabledevelopment-goals/>.
- ⁷ برايس ووتر هاوس كوبرز (PwC)، 2015، *اجعلها أعمالك: المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة*، متوفر على: https://www.pwc.com/gx/en/sustainability/SDG/SDG%20Research_FINAL.pdf.
- ⁸ يتم تحديد الأنظمة البيئية باعتبارها مناطق نشاط اقتصادي ذات دوافع قيمة مشتركة. على سبيل المثال، يضم نظام الأغذية الزراعية الاقتصادي جميع الأنشطة الاقتصادية التي تقدم القيمة خلال تقديم الأغذية للمستهلكين، من الأسمدة وإنتاج المزارع وحتى اللوجستيات وخدمات بيع البقالة بالتجزئة.
- ⁹ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، *المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة*، متوفر على: <https://www.unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles>.
- ¹⁰ جيه، ويتزيل، آيه، مادغافكار، كيه، إينغفرد، إي، لاهاي، إس، ديفيلارد، إي، كوتشور، جيه، مانيكلا، آر، دوبر، وإم، كريشنان، 2015، *كيف يمكن أن يضيف تقدم مساواة المرأة 12 تريليون دولار للنمو العالمي*.
- ¹¹ ألقابنا، 2017 (قريباً)، *تقدير جائزة أهداف التنمية المستدامة: تحرير فرص الأعمال لإسراع النمو المستدام والشامل*، بحث لجنة التنمية المستدامة والأعمال المساهم، سيتوفر على: <http://businesscommission.org>.
- ¹² ألقابنا، 2016، *تقدير جائزة أهداف التنمية المستدامة في مجال الأغذية والزراعة: تحرير فرص الأعمال لإسراع النمو المستدام والشامل*، بحث لجنة التنمية المستدامة والأعمال المساهم، متوفر على: <http://s3.amazonaws.com/aws-bsd/Valuing-SDG-Food-Ag-Prize-Paper.pdf>.
- ¹³ جي، شميدت-تروب، 2015، *احتياجات الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: فهم المليارات والتريليونات*، النسخة الثانية من بحث شبكة حلول التنمية المستدامة، شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (UNSDSN)، 2015، *نوفمبر*، متوفر على: <http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2015/09/151112-SDG-Financing-Needs.pdf>.

¹⁴ مكتب العمل الدولي (ILO). 2016. التقرير رقم 4: العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية. مؤتمر العمل الدولي. الجلسة 105. 2016. جنيف. متوفر على: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_468097.pdf.

¹⁵ مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (OHCHR). 2011. المبادئ الإرشادية حول الأعمال وحقوق الإنسان. نيويورك وجنيف. متوفر على: http://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf.

¹⁶ مكتب العمل الدولي (ILO). 2012. تقديرات مكتب العمل الدولي العالمية للقوى العاملة: النتائج والمنهج. برنامج العمل الخاص لمكافحة العمل الجبري (SAP-FL). جنيف. متوفر على: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_182004.pdf.

¹⁷ مكتب العمل الدولي (ILO). 2013. إحراز التقدم ضد عمالة الأطفال: التقديرات العالمية والتوجهات 2000-2012. البرنامج العالمي للقضاء على عمالة الأطفال (IPEC). متوفر على: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---ipecc/documents/publication/wcms_221513.pdf.

لجنة التنمية المستدامة والأعمال

تم إطلاق لجنة الأعمال والتنمية المستدامة في دافوس في يناير من عام 2016م، وتضم اللجنة قادةً من مختلف قطاعات الأعمال والاقتصاد والمجتمع المدني. بالإضافة إلى منظمات دولية، وتسعى لتحقيق هدفين مترابطين: تحديد العائد الاقتصادي الذي يمكن أن يجنيه قطاع الأعمال في حال تم تحقيق أهداف التنمية الخاصة بالأمم المتحدة، وتوصيف كيفية مشاركة قطاع الأعمال في المساهمة في تحقيق هذه الأهداف.

تم إعداد تقرير "أعمالٌ أفضل.. لعالمٍ أفضل" بقيادة المفوضين وبدعم من:

- وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية (DFAT).
- مؤسسة بيل وميليندا غيتس.
- منتدى النمو الأخضر العالمي (3GF).
- الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (SIDA).
- وزارة الشؤون الخارجية الهولندية (MoFA).
- وزارة المناخ والبيئة النرويجية.
- مؤسسة روكفلر.
- وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID).

أشرفت لجنة الأعمال والتنمية المستدامة على هذا التقرير بدعم سكرتاري من قبل منظمة الأمم المتحدة. ويتأسس اللجنة اللورد مالوك براون وتضم قادة أعمال من مختلف أنحاء العالم.

يتبنى أعضاء لجنة الأعمال والتنمية المستدامة التوجه العام للحجج والنتائج والتوصيات المتضمنة في هذا التقرير، دون أن يقتضي ذلك موافقتهم على كل كلمة أو رقم تم ذكره في التقرير.

يعمل الأعضاء في اللجنة بصفاتهم الشخصية، ولم يطلب من المؤسسات التي يتبعون لها المصادقة على التقرير بشكل رسمي.

تعرفوا على المزيد على:

<http://businesscommission.org> @

<https://www.linkedin.com/company/business-commission> in

<https://www.facebook.com/businesscommission> f

<https://twitter.com/bizcommission> 🐦

تصديق صورة الغلاف الأمامي: Ly Hoang Long/http://lylongphoto.com

يمكن للفراء إعادة طبع المادة من أجل منشوراتهم الخاصة، طالما لم يتم بيعها تجاريًا ويتم إعطاء الإسناد المناسب. حقوق الطبع والنشر لجنة التنمية المستدامة والأعمال. هذا العمل مرخص بموجب المشاع الإبداعي الترخيص غير التجاري 4.0 الدولي (cc by-nc 4.0).